منتدى الدوحة السابع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة

من ٢٣ - ٢٥ أبريل ٢٠٠٧

مركز الخليج للدراسات - قطر

الغراية

سموه افتتح منتدى الدوحة السابع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة

الأمير: قطر تستعد لإجراء أول انتخابات تشريعية

رئيس الوزراء: قطر تستضيف في مايو المقبل مؤتمر الديمقراطية والإصلاح في العالم العربي

■■ تجربتنا في قطر أولت اهتماماً كبيراً بتطوير نظامنا الاجتماعي

■■ نحذر من مغبة أي خطوة متعجلة قد تؤدي إلى إشعال صراع جديد في المنطقة

■■ حل مسألة البرنامج النووي الإيراني الحساسة بالطرق السلمية

■■ الأمين العام للأمم المتحدة: لا يمكن تصدير الديمقراطية أو استيرادها ولكن يمكن دعمها

■■ ركزنا على التعليم باعتباره وسيلة فعّالة للتنشئة الاجتماعية التي تفتح المجال للتفكير الخلاق

■■ التهنئة إلى الموريتانيين على النجاح في نقل السلطة بأسلوب ديمقراطي

■■ بناء السلام العادل والشامل يقتضي إعادة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها

■■ رئيسة فنلندا: التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بخلق عالم أكثر أمناً

المعهد الديمقراطي الوطني - أمريكا
المعهد الجمهوري الدولي - أمريكا
مركز بركلي جامعة كاليفورنيا - أمريكا

معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية - فرنسا
مركز شاتم هاوس - المملكة المتحدة
معهد أيديا - فنلندا

2

الثلاثاء ٧ ربيع الآخر ١٤٢٨ هـ - ٢٤ أبريل ٢٠٠٧ م - العدد (٩١١٧)

TUESDAY 24 APRIL 2007 - NO. (9117)

معالي رئيس الوزراء في كلمة أمام المنتدى:

قطر تولي اهتماماً كبيراً لموضوع الديمقراطية

■ معالي رئيس الوزراء خلال حضوره الجلسة الافتتاحية

الدوحة تستضيف مؤتمر الديمقراطية والإصلاح في العالم العربي الشهر القادم

الدوحة - «قنا»: ألقى معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية كلمة في بداية الجلسة الافتتاحية لمنتدى الدوحة للديمقراطية والتجارة الحرة. عبر فيها عن ترحيبه واعتزازه بحضور سمو أمير البلاد المفدى لافتتاح هذه الدورة من اعمال المنتدى.

واكد معاليه في كلمته اهتمام دولة قطر الكبير بموضوع الديمقراطية.. مشيرا الى استضافة دولة قطر للمؤتمر الدولي السادس لحركة الديمقراطيات الحديثة والمستعادة في اكتوبر الماضي والذي حضره ممثلو حكومات وبرلمانات ومؤسسات المجتمع المدني.

واعلن ان دولة قطر ستستضيف في شهر مايو القادم مؤتمر الديمقراطية والاصلاح في العالم العربي.

وفيما يلي نص الكلمة التي القاها معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية امام المنتدى..

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى.

صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم سمو الأمير المفدى.

السيدات والسادة..

يطيب لي أولا ان اعبر عن ترحيبنا واعتزازنا بحضور سمو أمير البلاد المفدى لافتتاح هذه الدورة من اعمال المنتدى واعبر لكم جميعا عن سعادتنا وتقديرنا لتشريفكم لنا للمشاركة في اعماله.

تنعقد اليوم الدورة السابعة لمنتدى الدوحة للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة الذي أصبح نشاطا من انشطتنا الرئيسية بفضل الرعاية الكريمة لسمو الأمير المفدى بحضور حوالي ٦٠٠ ضيف من الخارج من الساسة والدبلوماسيين والاكاديميين والباحثين ورجال الاعمال والمعنيين بالصحافة والاعلام من ٧١ دولة وهذا عدا المشاركين من دولة قطر.

لقد بدأت اعمال هذا المنتدى عام ٢٠٠١ في اطار مؤتمر عن الديمقراطية والتجارة الحرة وقد توالى هذا النشاط بانعقاد مؤتمرات سنوية لاحقة منذ ذلك التاريخ والتي توسعت النقاشات فيها لتشمل مختلف المحاور التي تخص الديمقراطية وتفعيلها مثل التجارة الحرة والحقوق الاقتصادية وحقوق الانسان وحرية الصحافة وأهمية دور المرأة والحوار بين الحضارات والاديان والتربية والتعليم والعلاقة الحقيقية المطلوبة بين التجارة الحرة والتنمية.. لقد تحول المؤتمر الى منتدى للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة منذ عام ٢٠٠٥ بعد التنوع المشهود في موضوعاته واساليب واجراءات مناقشاته.

وبدأ نشر وقائع المنتدى سواء على الانترنت او في كتب باللغات العالمية.

ان هذه المسيرة للمنتدى تشكل دليلا واضحا على الاهمية الخاصة التي اكتسبها في المنطقة والعالم.

ان جدول اعمال المنتدى في هذه السنة غني بالموضوعات ذات العلاقة المباشرة بأهداف المنتدى وليس من شك في ان تناولكم لها بالبحث والمناقشة والحوار يصب في رفد مساعينا المشتركة في تحقيق النهوض بالحياة الانسانية ودعم عملية الاصلاح والتنمية على المستوى السياسي والاقتصادي والتنموي.

ان دولة قطر تولي اهتماما كبيراً لموضوع الديمقراطية.. فقد استضفنا المؤتمر الدولي السادس لحركة الديمقراطيات الحديثة والمستعادة في اكتوبر الماضي الذي حضره ممثلو حكومات وبرلمانات ومؤسسات المجتمع المدني... وسوف نستضيف في شهر مايو القادم مؤتمر الديمقراطية والاصلاح في العالم العربي.

يسعدني الآن باسمكم ان أدعو حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر للتكرم بافتتاح اعمال المنتدى فليتفضل سموه مشكورا.

مشيداً باستضافة الدوحة للمنتدى.. الأمين العام للأمم المتحدة:

قيادة الأمير مهدت دروباً جديدة لتحقيق المشاركة السياسية في قطر

الدوحة - **الراية** - أشاد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون باستضافة قطر لمنتدى الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة وقال ان قيادة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى مهدت دروبا جديدة لتحقيق المشاركة السياسية في القطر الشقيق.

وأكد الأمين العام للأمم المتحدة إعجابه بما قدمته قطر من دعم لصندوق الديمقراطية التابع للمنظمة الدولية وأكد أهمية اختتام جولة الدوحة للمحادثات التجارية بنجاح وحذر من فشل تلك الجولة وقال إن ذلك سيلحق ضررا بالغا بأولئك الأقل قدره على تحمل تكلفة هذا الفشل وبالنظام التجاري المتعدد الأطراف وقال مون في كلمته أمام المنتدى أمس أنه لايمكن تصدير الديمقراطية أو استيرادها ولكن يمكن دعمها مشيرا إلى وجود علاقة إيجابية بين الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة وقال ان محاور المؤتمر الثلاثة كانت من أهم أسباب النهوض في بلده كوريا الجنوبية وفي أي دولة أخرى من الدول التي عرفت بالنمور الآسيوية وفيما يلي نص كلمة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

فخامة الرئيسة هالوندن رئيسة فنلندا

السيد سترو رئيس مجلس العموم المملكة المتحدة

السيد دي كليرك، رئيس جنوب أفريقيا السابق

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري أن أتوجه في هذه المناسبة بكلمتي هذه إلى المنتدى السابع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة.

لقد ارتبط بالفعل اسم هذه المدينة الجميلة التي نجتمع فيها بفكرة التجارة الحرة في أذهان الملايين.

كما أن قطر خير مثال ليلد يتفهم الحاجة إلى تشاطر مكاسب العولمة والنمو، وإلى كفالة إسهام هذه المكاسب في التنمية الاجتماعية.

وما لنا بطبيعة الحال ان ننسى ان قطر تتولى رئاسة حركة الديمقراطيات الجديدة والمستعادة منذ اكتوبر ٢٠٠٦ وهي مساهم رئيسي من المساهمين في صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية اضافة الى تقديمها الدعم القوي لحرية الصحافة.

وانني لهذه الأسباب وتعبيرا عن تقديري لكرم ضيافته، أود أن أشيد بسمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني لقد قدمت قيادته دروبا جديدة لتحقيق المشاركة السياسية في بلده وقطر خير مضيف لهذا المنتدى الدولي الهام.

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

لقد كانت الموضوعات الثلاثة التي ينصب عليها محور اهتمامنا اليوم وهي الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة ذات أهمية بالغة في تنمية بلدي وقد عرفت كوريا الجنوبية بأنها واحدة من «النمور الآسيوية» لما شهدته من تسارع معدل التصنيع ونمو الدخل وكان تشجيع الحكومة لمباشرة الأعمال الحرة الحافز الذي أطلق العنان لهذا النمو، وكانت الصادرات بشكل خاص الوقود الذي دفع به إلى الأمام، أي بكلمات أخرى، التجارة وكانت هذه السنوات سنوات ديناميه شهدت طفرات وانتكاسات وشكلت فيها كوريا الجنوبية نفسها كأمة حديثة بكل معاني الحداثة فيما عدا ما اتصل منها بإحلال الديمقراطية الحقة بيد أن الديمقراطية دقت الأبواب لاحقا بعد المزيد من الكفاح، وما برحت الديمقراطية تقبع في صلب قدرة البلد على الحفاظ على هذا التقدم.

وثمة روابط وثيقة تجمع بين هذه الظواهر الثلاث وهي معظمها روابط إيجابية.

وقد بينت دراسات عديدة الوسائل التي يسمح الحكم الديمقراطي من خلالها بتعزيز الثقة المؤسسية مما يتيح بدوره زيادة ثقة قطاع الأعمال في التوقعات الاقتصادية لبلد ما.

ويشكل الاستثمار، بعد كل اعتبار، مراهنة على المستقبل، وتصبح المراهنة أكثر أمنا إذا تسنى الاعتماد على قدر ما من امكانية التنبؤ.

وثمة علاقة إيجابية وطيدة أيضا بين التجارة الحرة والتنمية وبفضل ما يوفره عالمنا الحديث من سهولة السفر والشحن والاتصالات تتجلى فوائد التجارة أكثر من أي وقت مضى ولهذا السبب، من الضروري جدا أن تختتم جولة الدوحة للمحادثات التجارية بنجاح. ويلزم أن يخلق نظام التجارة العالمي فرصا لأشد البلدان فقرا بدل تركها في وضع غير مؤات.

■ الأمين العام للأمم المتحدة خلال مشاركته في الديمقراطية السابع

وإذا ما فشلت هذه الجولة من المحادثات التجارية، فسيلحق ضرر بالغ بأولئك الأقل قدرة على تحمل تكلفة هذا الفشل. وبالنظام التجاري المتعدد ذاته، وإذا ما كتب النجاح لهذه الجولة من المحادثات التجارية، فلن يصير اسم الدوحة مرادفا للتجارة الحرة فحسب بل وسيظل مرتبطا إلى الأبد بالتنمية، ويجب على الجميع مضاعفة الجهود في الأشهر القادمة لكفالة نجاح هذه الجولة.

وفيما يتصل بالعلاقة بين الديمقراطية والتجارة الحرة، لطالما حدث أن أصبح تبادل البضائع، في كثير من الأحيان، مرتبطا ارتباطا لا تنفصم عراه بتبادل الأفكار. بالإضافة إلى ذلك، فإن الروابط المتنامية فيما بين المجتمعات من خلال التجارة جعلت لكل منها مصلحة في الاستقرار السياسي الشامل وفي رفاه الآخرين.

وتتفق الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة في رؤيتها للرجال والنساء كأفراد أحرار مستقلين، قادرين على تحقيق قدراتهم الذاتية، ويعرف امارتيا سن، العالم الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، التنمية بصورة عامة، من حيث مدى الحرية التي تمنحها للأفراد، فالتجارة الحرة يمكن اعتبارها حرية ايجاد سوق لشيء من صنع شخص آخر، أو حرية شراء شيء من صنع شخص آخر، بغض النظر عن مدى بعدهما، ومن المؤكد ان الخريزة التي تدفع المرء للمقايضة، هي مثلها مثل الغريزة التي تدفعه ليكون حرا، إحدى أقدم الغرائز المعروفة للجنس البشري.

ولكن حتى بينما نحن نشدد على العلاقة الايجابية بين الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة، دعونا ايضا نؤكد ان الديمقراطية تتمتع بقيمة جوهرية أصيلة في حد ذاتها، بغض النظر عن تأثيرها الايجابي على التجارة والتنمية.

ومن السمات الجوهرية للديمقراطية الصحافة الحرة القادرة على الاضطلاع بعملها الحيوي المتمثل في إعلام جمهور الناخبين وتنقيطه دون خوف أو مضايقة أو رقابة، والفصل بين السلطات سمة أخرى من تلك السمات، بحيث لا تودع جميع السلطات لدى مؤسسة منفردة أو شخص منفرد، ولا بد لأي حكومة ديمقراطية، لكي تؤدي مهامها، من الاشتراك في مشاورات، وتؤدي عملية اجراء الانتخابات الى توسيع نطاق هذا التشاور وإضفاء الطابع المؤسسي عليه، كما انها تبعث برسالة مفادها ان الرجال والنساء ليسوا رعايا سياسيين فقط بل عناصر نشطة سياسيا وصناع قرار.

ولا تردد كلمة «ديمقراطية» في ميثاق الأمم المتحدة، مما حدا بالبعض الى الاحتجاج بأن المنظمة لا دور لها في ترويج الديمقراطية، وقد يكونون على حق في ذلك من الناحية الحرفية، لكنهم مخطئون من حيث روح الميثاق فميثاق الأمم المتحدة حافل بنشدان الكرامة الانسانية بجوانبها كافة، وللمنظمة تاريخ عريق في العمل على كفالة الحقوق الديمقراطية لكل فرد، والإعلان العالمي لحقوق الانسان - وهو وثيقة أساسية أخرى من الوثائق التي شكلت هوية الأمم المتحدة - ينص على ان «لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون بحرية».

وعلينا ان نتذكر ايضا ان الأمم المتحدة كانت تضم عند تأسيسها ٥١ دولة عضوا، أما اليوم وبعد الانجازات الكبرى التي حققتها حركة انهاء الاستعمار، فقد وصلت عضويتها الى ١٩٢ دولة، والغالبية العظمى للاعضاء الذين انضموا لاحقا كانت فيما مضى أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي يتولى بعض المؤسسين ادارتها. والعملية التي اسفرت عن استقلال تلك الأقاليم منصوص عليها في الفصلين العاشر والحادي عشر من الميثاق. وكان مبدأ تقرير المصير، وهو من أبسط صور الديمقراطية، هو المبرر لاشراف الأمم المتحدة على تلك العملية.

وقد تم الوصول قبل أقل من شهرين فقط الى معلم مختلف، ولكنه ذو صلة في مسار الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للديمقراطية وذلك عندما تلقينا الطلب المائة لكي تقدم الأمم المتحدة المساعدة في سياق الانتخابات. وعلى مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، أصبحت الأمم المتحدة أكبر مقدمي المساعدة من أجل الديمقراطية في العالم. لقد أصبحنا خبراء محنكين في مساعدة البلدان الخارجة من صراعات لبناء مؤسسات ديمقراطية من قبيل البرلمانات واللجان الانتخابية. كما اننا ندعم الجهود المبذولة لتعزيز النظم القضائية والسلطات المحلية والمجتمع المدني.

يشمل الدعم المقدم من الأمم المتحدة صندوق الديمقراطية. ويبعمل هذا الصندوق، الذي بدأ نشاطه في عام ٢٠٠٥، على تعزيز النسيج الديمقراطي بإقامة التحالفات مع الحكومات والمجتمع المدني والشركاء الآخرين. وقد دعمت جولة التمويل الأولى مشاريع في ١١٠ بلدان، يركز معظمها على حقوق المرأة، بما أن الديمقراطية لا يمكن ان تتحقق دون مشاركة المرأة بالكامل وعلى قدم المساواة مع الرجل. وشكلت قطر مثالا جديرا بالاعجاب بما قدمته من تبرعات الى الصندوق، وأمل ان تحذو دول أخرى حذوها.

ولدى الاضطلاع بهذه الانشطة، تحترم الأمم المتحدة، بطبيعة الحال، القوى المحركة السياسية والاجتماعية المحلية، ولا تقدم المساعدة إلا عندما تطلبها الحكومات. ونحن أيضا واعون تمام الوعي بالحساسيات الأخرى، بما في ذلك الاشتباه في أن النداءات الداعية الى الاصلاح الديمقراطي ليست سوى قناع لتدخل دولة من الدول في شؤون دولة أخرى.

فدعونا نتذكر أنه ليس من الممكن تصدير الديمقراطية أو استيرادها، بل يمكن دعمها فحسب، على أساس الرغبة العارمة النابعة من داخل كل بلد. وينبغي أيضا أن نتذكر أنه «ليس ثمة نموذج وحيد للديمقراطية» وان الديمقراطية «لا تخص أي بلد أو أي منطقة» على نحو ما جاء في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، فالمبادىء الاساسية للديمقراطية - المساواة والشفافية والمساءلة وحرية الفكر والتعبير - مبادىء عالمية. لكن الطرائق ستختلف دائما من بلد الى آخر.

كما يشكل القطاع الخاص والمجتمع المدني جزأين هامين جدا من هذه الصورة.

■ رئيسة فنلندا تاريا هالونن أثناء مشاركتها في المنتدى

أكدت اهتمام بلادها والاتحاد الأوروبي بمنظومة مجلس التعاون

رئيسة فنلندا تشيد باستضافة قطر لمنتدى الديمقراطيات

التجربة الفنلندية نجحت بتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد

الدوحة - «قنا»: أعربت فخامة السيدة تاريا هلونن رئيسة جمهورية فنلندا عن شكرها لدولة قطر ولحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى لاستضافة منتدى الدوحة السابع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة.. مشيرة الى انها تابعت المنتدى بكل اهتمام خلال دوراته السابقة.

واكدت فخامتها في كلمتها التي القتها في الجلسة الافتتاحية للمنتدى هنا مساء أمس على أهمية عقد هذا المنتدى الذي يحضره العديد من منظمات ومؤسسات المجتمع المدني لمناقشة قضايا الديمقراطية والتنمية والتجارة... ورأت ان مواضيع المنتدى التي تتمحور حول الاصلاحات الاقتصادية وحقوق الانسان والاصلاحات السياسية والتجارة هي عناصر اساسية وهامة للتنمية البشرية.

واستعرضت فخامة رئيسة جمهورية فنلندا في كلمتها تجربة بلادها مع الديمقراطية والتنمية والتجارة حيث اشارت الى انه منذ استقلال فنلندا قبل مائة عام عملت بلادها على ارساء حقوق جميع المواطنين رجالا ونساء على حد سواء وتعزيز الديمقراطية وذلك عبر عمل جاد وتعاون من قبل جميع الاطراف المختلفة.

واشارت الى انه من بين ٢٠٠ عضو في البرلمان الفنلندي توجد ٨٤ امرأة ومن اجمالي ٢٠ وزيرا هناك ١٢ سيدة.. مؤكدة ان اشراك النساء في العملية الديمقراطية والسياسية تطلب عملا جادا على مدى مائة عام.

وقالت فخامة السيدة هالونن ان هذا النموذج في فنلندا يؤكد على الفرص المتساوية التي يحظى بها المواطنون اضافة الى العدالة والمشاركة.. مبينة ان التركيز على الموارد البشرية والعادات الاجتماعية افادت بلادها كثيرا وادى الى الترابط الاجتماعي ومنع الفساد ووجود الحكم الرشيد.

واضافت ان ذلك كله تحقق بفضل التركيز على التعليم رغم ان بلادها تعد من افقر الدول الاوروبية.. مؤكدة ان تحقيق التعليم للجميع والوصول الى القدرات الفكرية للمجتمع والاستثمار في التنمية والبحث يتعاون جميع الاطراف تعد من اهم عناصر النجاح.. واشارت الى ان اقتصاد بلادها يوصف بانه اقتصاد المعرفة والابداع.

وقالت فخامة رئيسة فنلندا إن موضوع التجارة الخارجية يحظى باهمية بالغة في بلادها وله اولوية كبرى.. مشيرة الى انه على مر التاريخ استفادت فنلندا من التبادل التجاري مع دول اوروبا وكذلك مع شركائها في دول الشرق الاوسط.

ولدى تطرقها للمجال الامني والسياسي فقد اوضحت ان بلادها والاتحاد الاوروبي على حد سواء يقدرون التعاون المتعدد الاطراف ويحترمون القواعد والمعايير الدولية ويدعمونها.. مؤكدة ان منظمة الامم المتحدة هي الخيار الطبيعي للدول.

وتطرقت فخامة السيدة تاريا هالونن في كلمتها الى مسألة العولمة حيث اوضحت ان العولمة زادت من التبادلية بين البلدان والاقاليم.. لكنها قالت ان فضية العولمة اظهرت تحديات كبيرة يجب مواجهتها.

وافادت ان هذه التحديات تتمثل في تحقيق السلام والامن بالاضافة الى تحقيق وتعزيز حقوق الانسان.

واضافت انه في سبيل تحقيق التنمية المستدامة يجب خلق عالم اكثر امنا وذلك عن طريق التعاون الدولي المتعدد الاطراف.

وتحدثت فخامتها عن نموذج الاتحاد الاوروبي في التعاون ما بين الدول مشيرة الى السوق الاوروبية المشتركة والعملة الموحدة وحرية حركة الافراد والبضائع فيما بين دول الاتحاد الاوروبي.. مشيرة الى ان ذلك جاء بفضل التضافر والتعاون بين الجميع.. مؤكدة انه في عالم اليوم لا يمكن ان يعمل اي اقليم بمعزل عن باقي الدول.. داعية الجميع الى التضافر ومواجهة التحديات العالمية.

واعربت فخامة رئيسة فنلندا عن اهتمام بلادها والاتحاد الاوروبي بمنظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمواضيع التي يتم مناقشتها في اجتماعات المجلس على غرار التكامل الاقتصادي والعملة الموحدة والسوق المشتركة.

كما اعربت عن املها في تعاون كبير بين بلادها ودول الاتحاد الاوروبي من جهة ودول مجلس التعاون من جهة اخرى في مجال التجارة الحرة وتبادل الخبرات.

3

TUESDAY 24 APRIL 2007 - NO. (9117)

الثلاثاء ٧ ربيع الآخر ١٤٢٨ هـ - ٢٤ أبريل ٢٠٠٧ م - العدد (٩١١٧)

صاحبا السمو شهدا افتتاح منتدى الدوحة السابع للديمقراطية

الأمير: رهن تقدم الديمقراطية بما يأتي من الخارج تصور يغفل إرادة الشعوب

قطر تستعد لإجراء أول انتخابات تشريعية

■ حضرة صاحب السمو والشيخة موزة ورئيسة فنلندا والرئيس لحود خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى

■ سموه يلقي الكلمة الافتتاحية

تجربة الإصلاح في البلاد أولت اهتماماً كبيراً بتطوير النظام الاجتماعي

بناء سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط أمر لا غنى عنه

■ الدوحة - أيمن عبوشي وقنا:

أكد حضرة صاحب السمو، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير البلاد المفدى، على مضي الاستعدادات في دولة قطر لإجراء أول انتخابات تشريعية في البلاد.. مشيرا في خطابه أمام الجلسة الافتتاحية لمنتدى الدوحة السابع، للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة، إلى أن الانتخابات القطرية سوف «تجرى في ظل نظام اجتماعي واع بقيمة المشاركة وفائدتها لحاضر الوطن ومستقبله».

وقال سمو الأمير المفدى في الكلمة التي افتتح بها أعمال المنتدى في الدوحة مساء أمس الاثنين: «إن دولة قطر أولت لتجربة الإصلاح اهتماما كبيرا بتطوير النظام الاجتماعي..

وذلك وفق رؤية توفق بين القيم الدينية والوطنية الأصيلة، وما تقتضيه روح العصر وضروراته.. وأضاف سموه بأنه جرى التركيز على التعليم بشكل خاص باعتباره وسيلة فعالة للتنشئة الاجتماعية السليمة التي تفسح المجال للتفكير الخلاق وتجعل من الحوار والعمل الجماعي والمشاركة في المسؤولية سبيلا لا غنى عنها في صنع القرار.

وأشار سموه في كلمته إلى أنه «إذا كان ترسيخ هذا النظام الاجتماعي الجديد يحتاج إلى الجهد والوقت إلا أنه شرط لازم كي تؤتي عملية الإصلاح السياسي ثمارها».

من ناحية ثانية شدد سموه على أنه من الخطأ أن «يتم رهن تقدم المنطقة نحو الديمقراطية أو التراجع عنها بما يأتي من الخارج من رسائل، أو بقدر ما يبديه من اهتمام بشؤونها أو بما يمارسه عليها من ضغوط». مؤكدا بأن هذا تصور قاصر يغفل الإرادة الحرة للشعوب وحقها في أن تعيش حياة سياسية سليمة تحترم فيها الحريات ويتمتع فيها الجميع بكافة الحقوق وفي مقدمتها حق المشاركة في الشأن العام.

ولفت سمو الأمير المفدى إلى أن «أية مراجعة لمسيرة الديمقراطية في منطقتنا عليها أن تدرس الأسباب التي أدت إلى ما تعرضت له من بطء وتأخير..»، وقد سموه في كلمته أية دعوة تحاول أن تعزو ذلك إلى ثقافة المنطقة المبنية على تعاليم الإسلام، مشيرا إلى أن هذه التعاليم هي تعاليم سمحاء أمرت أتباعها بالعفو وحثتهم على التسامح والزمتهم بالشورى وابداء النصح وشددت على قدسية حقوق الانسان. مؤكدا بأنها تعاليم «يعلم الجميع أنها تدخل في صلب العمل الديمقراطي».

وأكد سموه بأنه من الغبن أن يعتقد أحدهم بأن الإصلاح لا يتحرك إلا بتأثير من الخارج، لافتا إلى التجربة الموريتانية، كدليل على ذلك. وتوجه سموه إلى الموريتانيين بالتهنئة على نجاح المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية في نقل السلطة بأسلوب ديمقراطي إلى حكومة مدنية عبر انتخابات حرة احترمت إرادة الشعب وحقه في المشاركة.

من ناحية ثانية قال سموه إنه «إذا كانت المنطقة تعيش مرحلة انتقالية بطيئة نحو الديمقراطية، فإنها تمر على النقيض من ذلك بمرحلة أخرى سريعة تتزايد فيها التهديدات والمخاطر..»، داعيا سموه الجميع في المنطقة على اختلاف مكوناتهم الثقافية والدينية والعرقية والمذهبية، إلى استمرار التعاون من أجل سد الباب أمام كل أشكال الفتن.

وحذر سموه من مغبة أية خطوة متعجلة قد تؤدي إلى إشعال صراع جديد في المنطقة هي في غنى عنها.. وقال سموه «إننا نؤمن بأن حلها - الأزمة النووية الإيرانية - بالطرق السلمية يبقى هو الأسلوب الأمثل».

وأضاف سمو الأمير المفدى بأنه يرى أن مصلحة كافة الأطراف تحتم التزام العمل الدبلوماسي لتسوية تلك المسألة بالشكل الذي تنتصر فيه الرغبة في السلام على الاندفاع غير المبرر إلى المواجهة، «من أجل بناء عالم يقوم على التعاون لا التباغض وينشد التقارب بدلا من بناء المحاور».

وشدد سموه تأكيده على أن بناء سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، يعيد الحقوق المغتصبة لأصحابها في فلسطين والجولان ومزارع شبعا أمر لا غنى عنه كي تتجاوز المنطقة واحدة من أصعب المحن التي تعرضت لها.

وفيما يلي نص كلمة سمو الأمير المفدى

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب السعادة

الحضور الكرام

أرحب بكم جميعا في منتدى الدوحة للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة في دورته السابعة وقد مر منتداكم منذ أولى دوراته بمدة أحسبها كافية لمراجعة مسيرة القضايا الأساسية التي يهتم المنتدى بمتابعتها.

وأبدأ بالديمقراطية التي زاد الاهتمام بتطورها في منطقتنا خلال السنوات القليلة الماضية وكان الأمل أن تعوض المنطقة الزمن الذي فاتها وتختصر الطريق للتحق بالركب العالمي نحو الحرية لكنكم تعلمون ان ما تحقق الى الان لم يرق الى المستوى المأمول بل وقد شهدت الاونة الاخيرة صورا من الفتور والتراجع في دفع مسيرة الاصلاح بحجة ان ظروف المنطقة لاتسمح بذلك.

ولايختلف اثنان على ان الظروف السائدة في الشرق الاوسط لاتزال على درجة عالية من الحساسية والتعقيد الا ان ذلك ليس بمبرر للتهرب من الاستحقاق الديمقراطي فقد سبق للمنطقة ان جربت تأجيل ان لم يكن تجميد الاصلاح الشامل لسنوات طويلة مستخدمة شتى الذرائع الى ان تراكمت مشاكلها وازدادت ازماتها ولذا فان علينا الا نقع في نفس الخطأ مرة اخرى تحت تأثير اعتقاد واهم بأن التراجع النسبي في الاهتمام العالمي بتطور الديمقراطية فيها سيعيد الامور الى ما كانت عليه سابقا من جمود.

والخطأ كل الخطأ في تقديري ان يرهن تقدم المنطقة نحو الديمقراطية او التراجع عنها بما يأتي من الخارج من رسائل او بقدر مايبديه من اهتمام بشؤونها او بما يمارسه عليها من ضغوط فهذا تصور قاصر يغفل الارادة الحرة للشعوب وحقها في ان تعيش حياة سياسية سليمة تحترم فيها الحريات ويتمتع فيها الجميع بكافة الحقوق وفي مقدمتها حق المشاركة في الشأن العام.

السيدات والسادة

ان اية مراجعة لمسيرة الديمقراطية في منطقتنا عليها ان تدرس الاسباب التي ادت الى ماتعرضت له من بطء وتأخير واود ان اهنئ اولا اية دعوة تحاول ان تعزو ذلك الى ثقافة المنطقة المبنية على تعاليم الاسلام تلك التعاليم السمحاء التي امرت اتباعها بالعفو وحثتهم على التسامح والزمتهم بالشورى وابداء النصح وشددت على قدسية حقوق الانسان وهي مبادىء نعلم جميعا انها تدخل في صلب العمل الديمقراطي.

كذلك فان البعض في الغرب وان قلت همته او حتى تخلى عن دعم المشروع الديمقراطي في المنطقة الا ان ذلك لن ينثني شعوبها عن ذلك المشروع ولن يكون عامل احباط لحقها في المشاركة الشعبية لان الشعوب هي المسؤولة اولا واخيرا عن مسائرها وعلينا هنا الا ننسى ان في منطقتنا من دفع الثمن باهظا من اجل تحقيق الاصلاح السياسي والاجتماعي وقدم ماليه من غال ونفيس قبل ان يبدي الخارج اهتمامه بتلك المسالة بزمن طويل لذا فان من الغبن ان يتصور احد ان الاصلاح لايتحرك الا بتاثير من الخارج وما حدث في موريتانيا مؤخرا لدليل واضح على ذلك.. واود ان اغتنم هذه المناسبة لاتوجه الى الاخوة الموريتانيين بالتهنئة على نجاح المجلس العسكري للعدالة والديموقراطية في نقل السلطة باسلوب ديموقراطي الى حكومة مدنية عبر انتخابات حرة احترمت ارادة الشعب وحقه في المشاركة.

ان السبب الرئيسي للقصور الديموقراطي في اعتقادي ايها السيدات والسادة يرجع الى غياب الفهم الصحيح للاصلاح الذي يتعين ان يكون شاملا وعميقا وليس متجزئا او متقطعا فمن غير الممكن ان يكون هناك اصلاح اقتصادي بدون اصلاح سياسي كما ان اي اصلاح سياسي لابد ان يدعمه ويؤطره اصلاح اجتماعي فالاصلاح من وجهة نظري ليس قائمة اختيارات يمكن الانتقاء من بينها او مجموعة موضوعات يقبل بعضها الحذف او التأجيل فبقدر نجاح الاصلاح الاجتماعي يكون نجاح الاصلاح السياسي لان الديمقراطية شان اي ممارسة سياسية تعتمد على حالة المجتمع واسلوب التعامل بين افراده فما لم تكن العلاقات الاجتماعية بين الناس قائمة على التسامح والايمان بالحرية والقبول بالتنوع والحق في الاختلاف لا يمكن للديمقراطية ان تتطور او للاصلاح ان يكتمل.

وقد اولت تجربة الاصلاح في قطر اهتماما كبيرا بتطوير نظامنا الاجتماعي وفق رؤية توفق بين قيمنا الدينية والوطنية الاصيلة وما تقتضيه روح العصر وضروراته..وركزنا بشكل خاص على التعليم باعتباره وسيلة فعالة للتنشئة الاجتماعية السليمة التي تفسح المجال للتفكير الخلاق وتجعل من الحوار والعمل الجماعي والمشاركة في المسؤولية سبيلا لا غنى عنها في صنع القرار واذا كان ترسيخ هذا النظام الاجتماعي الجديد يحتاج الى الجهد والوقت الا انه شرط لازم كي تؤتي عملية الاصلاح السياسي ثمارها.

واننا في قطر لنعتز وبلدنا يستعد لاجراء اول انتخابات تشريعية سوف تجرى في ظل نظام اجتماعي واع بقيمة المشاركة وفائدتها لحاضر الوطن ومستقبله.

السيدات والسادة

اذا كانت منطقتنا تعيش مرحلة انتقالية بطيئة نحو الديمقراطية فانها تمر على النقيض من ذلك بمرحلة اخرى سريعة تتزايد فيها التهديدات والمخاطر ولا بد من التنبيه هنا الى طبيعة النسيج البشري في منطقتنا التي تعد واحدة من اثرى مناطق العالم بتكويناتها الثقافية والدينية والعرقية والمذهبية وهو مايدعو باستمرار الى تعاون الجميع من اجل سد الباب امام كل اشكال الفتن ونشدد في هذا الصدد على اهمية عودة الامن والاستقرار الى العراق الذي يؤثر ما يمر به من احداث على سلامة الدائرة الاقليمية الاوسع من حوله.

ونؤكد على ان معالجة مشكلاته يجب ان تبقى في يد العراقيين وحدهم ونأمل ان يتمكنوا قريبا من اعادة بناء وطنهم على اساس المساواة في المواطنة في ظل نظام ديمقراطي يضمن امنهم ويحفظ للعراق وحدته وسلامته.

ولا بد ايضا من التحذير من مغبة اي خطوة متعجلة قد تؤدي الى اشعال صراع جديد في المنطقة هي باليقين في غنى تام عنه وبقدر ما نعلم ما لمسألة البرنامج النووي الايراني من حساسية فاننا نؤمن بان حلها بالطرق السلمية يبقى هو الاسلوب الامثل ولهذا ارى ان مصلحة كافة الاطراف تحتم التزام العمل الدبلوماسي لتسوية تلك المسألة بالشكل الذي تنتصر فيه الرغبة في السلام على الاندفاع غير المبرر الى المواجهة من اجل بناء عالم يقوم على التعاون لا التباغض وينشد التقارب بدلا من بناء المحاور.

ولا يفوتني كذلك ان أجدد تأكيدنا على ان بناء سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط يعيد الحقوق المغتصبة لاصحابها في فلسطين والجولان ومزارع شبعا امر لا غنى عنه كي تتجاوز المنطقة واحدة من اصعب المحن التي تعرضت لها.

السيدات والسادة

لا يمكن ان تكتمل مراجعة مسيرة الديمقراطية في المنطقة وما تعرضت له في الاونة الاخيرة من تحديات بغير مراجعة حالة التنمية فيها.. فالديمقراطية كما تعلمون تعمل بصورة افضل اذا كانت تساندها تنمية شاملة.. ومع ان الارقام تشير الى ان المنطقة شهدت زيادة لا بأس بها في معدلات التنمية خلال السنوات القليلة الماضية الا ان التنمية لا تقاس فقط بالارقام وانما بمشاعر الناس وردود افعالهم وما لديهم من طمأنينة تجاه يومهم وغدهم..وتلك مسألة تحتاج الى مشروعات كبرى وافكار اقتصادية خلاقة تحشد من اجلها الموارد والطاقات الاقليمية والدولية لان تعزيز التنمية وزيادة نصيب المنطقة العربية في التجارة العالمية اساسان لابد منهما من اجل بناء استقرار اقليمي شامل يدعم الامن العالمي ويقويه.

وقبل ان اختتم كلمتي لابد لي من التأكيد على ان مسيرة المنطقة نحو الديمقراطية والتنمية ودخول عصر التجارة الحرة وان تباطأت احيانا الا انها ستمضي وتكتمل لانها تسترشد برغبة الانسان الفطرية في الحرية وسعيه من اجل التقدم والرقي.. ولن يخرج الانسان العربي عن المسار الذي سلكه كل من بلغ الحرية كما ان تطلعاته الاقتصادية المشروعة لغد افضل ليست بضرب من الخيال.. وفي نفس الوقت يجب التشديد على ان تقطع المنطقة تلك المسيرة بنفسها وان يقف العالم الى جانبها في تلك المهمة كي تنجزها بكل كفاءة.

واني أمل ايها السيدات والسادة ان يواصل منتداكم دوره في دعم تلك المهمة لان من مصلحة العالم بأسره ان يقف الى جانب تطور الديمقراطية ونجاح التنمية في الشرق الاوسط تماما كما تشارك هذه المنطقة بمواردها ومقوماتها في التنمية والرخاء الدوليين.

اشكركم وأتمنى لمنتداكم التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

القصور الديمقراطي سببه غياب الفهم الصحيح للإصلاح

■ نائب رئيس الوزراء خلال حديث جانبي

■ وزراء خارجية عرب خلال مشاركتهم في المنتدى

4

TUESDAY 24 APRIL 2007 - NO. (9117)

الثلاثاء ٧ ربيع الآخر ١٤٢٨ هـ - ٢٤ أبريل ٢٠٠٧ م - العدد (٩١١٧)

إصدار ميثاق عمل لمنظمات المجتمع المدني العربية

منتدى الدوحة يقدم مبادرة عربية أصيلة للإصلاح السياسي

بحث إنشاء مركز إقليمي لتمييز العلاقة بين منظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال

■ الدوحة - أيمن عبوشي:

تموضع منتدى الدوحة للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة، عالميا، مع انعقاد دورته السابعة كمنتدى دولي ضم بالأمس زعماء، وكبار السياسيين في المنطقة ومختلف أنحاء العالم.. مع لفيف من كبار الصناعيين.. لتأخذ محاوره الثلاثة أهمية كبيرة تتوازى مع مستوى المشاركة. وأصبح منتدى الدوحة لقاء دوليا على غرار المنتديات العالمية، دلل على ذلك الحضور الرفيع للمسؤولين السياسيين والاقتصاديين في يومه الأول.. وبتطور ملحوظ شهد المنتدى السابع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة مشاركة متوازنة من الأجنحة الثلاثة التي تشكل الأسس لأوراق العمل المختلفة.. ويختلف منتدى الدوحة السابع عن سابقيه من خلال طرح عناوين فرعية قوية منشقة من العناوين العامة والتي من المرتقب أن يبحثها اليوم وغدا مشاركون على أعلى المستويات.

وتأتي مشاركة بان كي مون.. الأمين العام للأمم المتحدة.. الأولى في منتدى الدوحة السابع للديمقراطية، انعكاسا لأهمية دور الأمم المتحدة في دعم الديمقراطية خاصة بما تخصصه من صناديق دعم الديمقراطية، وتوجهات المنظمة الدولية لدعم الديمقراطية والإصلاح السياسي في مختلف أصقاع العالم..

وكشفت مصادر مطلعة لـ«الراية» بحث

■ جانب من مناقشات المنتدى

المنتدى لمبادرة قطرية لإنشاء «مركز إقليمي لتمييز العلاقة بين منظمات المجتمع المدني، ومجتمع الأعمال» في الدوحة السابع للديمقراطية، انعكاسا لأهمية دور الأمم المتحدة في دعم المنتدى يتضح من خلال الإنجازات التي سوف يتمخض عنها مثل إصدار ميثاق العمل لمنظمات المجتمع المدني العربية.

ويبدو واضحا أن دولة قطر تحاول من خلال مبادرتها العالمية التي يعكسها منتدى الدوحة السابع أن تقدم دفعا داخليا وعربيا لمسيرة الإصلاحات السياسية والدمقرطة في الشرق الأوسط. وذلك من خلال إشراك الأطراف العربية المختلفة في مناقشة هذه القضايا في إطار وجغرافيا المنطقة نفسها.. وبالتالي استطاعت المبادرة القطرية أن تقدم البدائل لبرامج إصلاحات ونظريات خارجية كمبادرة الشرق الأوسط الكبيرة..

وراعى المنتدى التوازن ذاته في إشراك ممثلي مراكز البحوث المختلفة التي مثلت الولايات المتحدة الأمريكية ودولا أوروبية بالإضافة إلى دول المنطقة. كما حظيت هذه المراكز بفرصة مخاطبة الحضور في أوقات الغداء والعشاء، على أن تشمل المناقشة موضوعا واحدا، بحيث تعكس صورة المناقشات المباشرة مع المشاركين مدى نجاح الأفكار التي تطرحها هذه المراكز، وإن كانت جديرة بالتبني من خلال المنتديات القادمة.

ويشارك في المنتدى ٥٣٠ شخصية من سبعين دولة مختلفة، بالإضافة إلى سبعين مشاركا من دولة قطر، من بينهم أكاديميون وطلبة جامعات، ومهتمون قطريون بالشأن الديمقراطي.

وقالت المصادر إن التركيز على القضايا السياسية والاقتصادية نفسها في كل منتدى تأتي من استمرارية هذه القضايا التي تعكس أزمات ملحة، وظروفا حاضرة في المنطقة، لكن المصادر أشارت إلى أن المستوى الاستثنائي للحضور هذا العام أعطى البحث في هذه القضايا خصوصية وأهمية كبيرة.

مؤكداً أهمية الديمقراطية لدعم التنمية

العطية: الديمقراطية في قطر جاءت من القيادة ولم يطالب بها الشعب

■ كتبت- منال عباس:

أكد سعادة السيد عبدالله بن حمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة على أهمية الديمقراطية والقضاء النزيه في دعم عملية التنمية وحرية التجارة والاقتصاد..

وقال ان الديمقراطية تمنح الحماية لكل هذه المقومات التي من الممكن تعرضها للهزات والتلاعب سواء كان من السياسيين أو غيرهم.. وحول حماية الديمقراطية نفسها قال سعادته انها ليست لعبة بل وسيلة من وسائل المجتمع الحضاري مؤكدا ضرورة الالتزام بها سواء كان في الانتخابات او المشاركة فيها ومن خلال النقد البناء والبعد عن الهوجائية والفوغائية التي ستفسد الديمقراطية والتي من المفترض ممارستها بعقلانية.. واستغلال المواطن حريته بشكل سليم..

وعن بطء تدرج الديمقراطية في منطقة الخليج.. قال سعادت الوزير عكس ذلك مشيرا الى ان قطر على سبيل المثال شهدت خلال سنوات قصيرة تغيرات كبيرة في الديمقراطية وعلى مستوى حرية الصحافة.. وأضاف أنه لابد من التدرج المدروس.. باعتبار انه لايمكن ان تنطلق من مجتمع محافظ الى ثورة ديمقراطية سريعة.

وقال ان الديمقراطية في قطر جاءت من القيادة ولم يطالب بها الشعب.. كما أشار الى ان التغيرات التي شهدتها دولة قطر منذ ان تولى حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم.. شملت كل مناحي الحياة منها البشرية والديمغرافية وحقوق المرأة.. وتقبلها المجتمع القطري ولم يقاومها.. مؤكداً أنه تحول ايجابي.. وأضاف ان قطر تستعد لأول انتخابات برلمانية وعلى الشعب ممارسة حقوقه الديمقراطية سواء بالترشيح أو الانتخاب.. لأن الدستور أعطى للمرأة والرجل حقوقا متكاملة ومتساوية في العمل الديمقراطي.

■ نائب رئيس الوزراء يتحدث للصحفيين

نستعد لإجراء أول انتخابات برلمانية وعلى الشعب ممارسة حقوقه

أعطيت صوتي للمرأة في دائرتي «مريخ» واكتشفت عدم دعم الناخبات لها

وقال سعادته ان تجربة المجلس البلدي كانت جيدة.. واعتبرها إعداداً وتهيئة للانتخابات البرلمانية سواء كان بالنسبة للناخبين أو المرشحين.. خاصة وأن مجلس الشورى يتمتع بصلاحيات كبيرة تختلف عن المجلس البلدي.. وحول مدى تفاؤله للمرأة بالنجاح قال «إذا المرأة دعمت المرأة قبلا شك انها ستدخل البرلمان» لكن المشكلة إنني لاأحظى من خلال تجربتي الخاصة في أول انتخابات للمجلس البلدي كنت قد أعطيت صوتي «للمرأة» بدائرتي الانتخابية مريخ لكنها «خسرت» وعندما استفسرت عن الأسباب وجدت انه ومع الأسف الشديد خسارتها كانت بسبب أصوات النساء اللاتي لم تدعمها.. ومعظم النساء «صوتن» ضدها. وهذا شيء مؤسف جدا لأنه ومن المفترض أن تكون المرأة داعما وسندا لأختها المرأة.

رئيس مجلس الشورى لـ«الراية»:

مسيرة الديمقراطية في قطر حققت خطوات ملموسة

■ كتب- عزت عبدالمنعم:

أكد سعادة السيد محمد بن مبارك الخليفي رئيس مجلس الشورى ان المسيرة الديمقراطية في دولة قطر قد حققت خطوات ملموسة مشيراً في هذا الصدد لانتخابات المجلس البلدي الاخيرة التي تمت مؤخرا وجرت بشكل مناسب ونزيه.. وبالنسبة لانتخابات مجلس الشورى التي نص عليها الدستور قال انها في تطور متسارع بفضل الرعاية الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى.

وأشار رئيس مجلس الشوى في تصريحات لـ«الراية» على هامش اجتماعات منتدى الدوحة السابع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة والتي بدأت مساء أمس بفندق الريتزكارلتون ان المجلس سيناقش طلبات برغبة من بعض الاعضاء تتعلق بقضايا الغلاء والقضايا التي تهم المواطنين.

■ الخليفي يتحدث لـ«الراية»

وأكد على ان مجلس الشورى يقوم بمهامه على احسن ما يرام ويجتهد ويقدم توصياته للحكومة والتي تأخذ بها مؤكدا على ان التعاون في غاية الاهمية خاصة ونحن في دولة قطر في نهضة اقتصادية وطفرة كبيرة.

وأوضح سعادة رئيس مجلس الشورى انه سيشارك في اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي والذي يضم جميع دول العالم حيث انضمت اليه قطر مؤخرا وهو ما يعني الاعتراف الدولي بمنهج الديمقراطية في قطر.

واضاف بان الاجتماع والذي سيعقد في اندونيسيا في الفترة من الثامن والعشرين من ابريل الحالي وحتى الخامس من مايو القادم سيناقش العديد من القضايا البرلمانية والدولية.

مشاركة قطرية في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي بأندونيسيا

رئيس مجلس الدولة في سلطنة عُمان لـ«الراية»:

«ديمقراطية المقاولة» لن يكتب لها النجاح في المنطقة

■ كتب- عزت عبدالمنعم

أكد معالي الدكتور يحيى بن محفوظ المنذري رئيس مجلس الدولة في سلطنة عمان ان ما يحدث في العالم العربي من إصلاحات واتجاه للديمقراطية هو امر ايجابي مشيرا الى المشاركة في المواطنة والعدالة الاجتماعية وهي امور قطعت فيها الدول العربية شوطا لا بأس به وان كان ما يحدث في المنطقة قد ارجا بعض هذه التوجهات وقال في تصريحات لـ«الراية» أنه من خلال اللقاءات والمنتديات وايضاح الرؤى فإنه يمكن تحقيق المزيد من التقدم على هذا الطريق.

وشدد على ان اي شيء يأت عن طريق الضغوط الخارجية لن ينجح فمن الضروري تقبل المجتمع نفسه مشيرا الى ان ديمقراطية المقاولة لن يكتب لها النجاح.

وقال ان السلطنة ودول الخليج قد قطعت شوطا كبيرا على طريق الديمقراطية والاصلاح ولايمكن انكار الجهود المبذولة في هذا المجال منوها الى ضرورة استيعاب امتنا للتحولات بعد مرحلة.

واضاف بأن هناك جهودا مشتركة في دول مجلس التعاون من خلال البرلمانات والاجتماعات بين دول المجلس.

وفي ضوء تقييمه للاوضاع في الخليج في اطار الملف النووي الايراني قال ان منطقة الخليج قد خرجت من ازمات عديدة وهي قادرة على الخروج من الازمة الحالية موضحا ان ذلك سيتحقق سلميا حيث ان العقل سيتغلب في النهاية على عنصر استخدام القوة.

وقال ان عمان تتبع النهج الديمقراطية من خلال مجلس الشورى والدولة ومشاركة المرأة العمانية والبرلمان المفتوح الذي يقوم به جلالة السلطان قابوس خلال جولته في البلاد ولقائه بابناء شعبه فالسلطنة قطعت شوطا طويلا في هذا المجال.

جدول أعمال اليوم الثاني لمنتدى الدوحة السابع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة

الثلاثاء ٢٤ أبريل ٢٠٠٧م

الاقتصاد

الساعة ٩,٠٠ - ١١,٠٠ قاعة الوسيل

«التحولات الاقتصادية من دولة الرفاهية إلى اقتصاديات العولمة»

مدير الجلسة: الدكتور محمود أبو حمور -وزير المالية السابق، ورئيس الهيئة التنفيذية للتخاصية، الأردن.

المتحدثون

■ سعادة الشيخة هنادي بنت ناصر بن خالد آل ثاني نائب رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي - شركة أموال - دولة قطر.

■ الدكتور يوسف الحسن - المدير العام، معهد الإمارات للدبلوماسية، الإمارات. التحول في منطقة الخليج في مرحلة ما بعد دول الرفاهية.

■ الدكتور فاضل مهدي -لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لشرق آسيا، لبنان، الأثر الاقتصادي للعولمة على الدول النامية.

■ الدكتور روبرت مابرو -أستاذ الاقتصاد بجامعة أكسفورد، عبدالمنعم -أستاذ القانون الدولي، وعضو لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مصر.

■ الكواري مدير مبادرة تحسين الخدمات العامة مجلس التخطيط قطر دور تحسين الخدمات في تحديث القطاع العام.

موضوعات النقاش وأوراق العمل:

■ العملة الموحدة.

■ دور الحكومات في توفير رؤوس الأموال الصناعية.

■ دور المال والسيولة ودعم المشاريع الكبرى.

■ دور تحسين الخدمات في تحديث القطاع العام.

١١,٠٠ - ١١,٣٠ استراحة

حقوق الإنسان

١١,٣٠ - ١٢,٣٠ قاعة الوسيل

«أثر سياسات الدول الكبرى» CSFD2006، الولايات المتحدة

المتحدثون

■ الدكتور خالد العطية -اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، دولة قطر.

دور منظمات المجتمع المدني

■ سعادة السفير محمد عزالدين عبدالمنعم -أستاذ القانون الدولي، وعضو لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مصر.

تأكيد الحقوق الأساسية

■ السيدة مريم المالكي -المنسق الوطني للمكتب الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر، دولة قطر.

ظاهرة الاتجار بالبشر وآثارها على المجتمعات الإنسانية

■ الدكتورة ابتسام الكتبي - استاذة، جامعة الإمارات العربية (العين) -الإمارات.

■ السيد فريدريك دي كليرك - رئيس جمهورية جنوب افريقيا السابق، رئيس مؤسسة القيادة العالمية.

موضوعات النقاش وأوراق العمل:

■ الحقوق الفردية

قاعة المختصر + غداء مفتوح (مطعم البحيرة)

جلسة حوار.. وغداء:

(الامبراطورية وصراع الحضارات)

-«بيركلي»

مدير الجلسة: البروفيسور نزار السيد -مدير مركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة بيركلي بولاية كاليفورنيا الولايات المتحدة.

المتحدثون

■ البروفيسور ديريك غريغوري - جامعة كولومبيا البريطانية، كندا.

ثقافات الحرب -المدن العربية الخيالية

■ البروفيسور مارك جيلم - جامعة أوريغون -إيوجين، الولايات المتحدة.

أمريكا المدينة: بناء ركائز السلطة الممتدة.

■ البروفيسور أنانيا روي - جامعة كاليفورنيا - بيركلي، الولايات المتحدة. التنمية في أقاصي الإمبراطورية.

■ العميد جون لي -جامعة كاليفورنيا -بيركلي -الولايات المتحدة، توظيف الجندر «النوع» لأجل تقدم مسيرة الإمبراطورية.

■ البروفيسور راكا راي -جامعة كاليفورنيا -بيركلي، الولايات المتحدة الكارثة الكونية.

■ البروفيسور بريمندرا آشين فانيك -الأستاذ بجامعة دلهي، الهند من صراع الحضارات إلى صراع العولمات.

التجارة الحرة - قاعة الوسيل

«عدم التوازن بين الشمال والجنوب»

مدير الجلسة: الدكتورة باولا سوبياتشي رئيسة برنامج الاقتصاديات الدولي بمعهد شاتام - بريطانيا.

المتحدثون:

■ سعادة السيدة ليف مونيكا ستوبولت، وزيرة الدولة لوزارة الخارجية، النرويج.

الشراكات من أجل التنمية المستدامة -مؤتمر أوسلو للحكم الرشيد والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

■ الدكتور محمد نهاونديان - مستشار الرئيس الإيراني، رئيس غرفة طهران للتجارة والصناعة والتعدين، إيران.

العلاقات بين الشمال والجنوب والعولمة والإقليمية

■ الدكتور بارفيز أحمد -رئيس مجلس أمناء مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية، وأستاذ التمويل بجامعة فلوريدا، الولايات المتحدة.

الأخلاقيات والمسؤولية الاجتماعية للأسواق المالية

■ الدكتور عدنان عمر -أستاذ ورئيس إدارة نظم المعلومات بجامعة ساوثرن، ولاية نيو أورليز، الولايات المتحدة.

الاحتيال الالكتروني وتأثيره على التجارة الالكترونية

■ الدكتورة ستورمي ميلدنر - باحث رئيسي وخبيرة التجارة الخارجية بالمعهد الألماني للدراسات الدولية والأمنية، الخارجية، والنرويج.

الثقافة اللبناني «الأسبق»، أستاذ العلاقات الدولية بمعهد باريس للدراسات السياسية، فرنسا.

■ دور قطاع الخدمات.

■ الجوانب السلبية لاتفاقيات التجارة الحرة

١٨,٠٠ - ١٨,٣٠ استراحة

١٨,٣٠ - ٢٠,٣٠ الإصلاح السياسي - قاعة الوسيل

«الإصلاح بين البرامج الوطنية والمشاريع الخارجية»

■ مدير الجلسة: البروفيسور غيرد نونيمان أستاذ بجامعة لانكاستر -المملكة المتحدة.

المتحدثون

■ الدكتور علي محمد فخرو - وزير التعليم السابق -مملكة البحرين.

خطر الانحدار بعيداً عن الديمقراطية.

■ الدكتور شابير شيما -مدير المنتدى العالمي للإبداع الحكومي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، نيويورك.

إعادة النظر في ابتكار الدولة وآثارها الإقليمية ومعوقات تطوير المؤسسات.

■ الدكتور غسان سلامة -وزير هيجليم -والين، رئيس مجلس إدارة المعهد الدولي للمساعدة الانتخابية IDEA، السويد.

المتحدثون:

■ الدكتور عبدالله حمدوك - مدير معهد IDEA لإفريقيا والشرق الأوسط، جنوب افريقيا.

نظرة عامة على التحديات العالمية والإقليمية التي تواجه بناء الديمقراطية.

■ السيدة أنجريد ويتركويست - رئيسة دائرة التخطيط والعلاقات الخارجية IDEA، السويد.

استجابة المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية IDEA وإسهاماته تجاه التحديات الراهنة ببناء الديمقراطية.

■ السيد عماد يوسف -مدير برنامج العالم العربي IDEA، السويد.

■ سعادة الدكتور عبدالكريم الارياني -رئيس منتدى جسور الثقافات، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليمن.

■ متحدث آخر في موضوع (تقييم الديمقراطية) -يعلن فيما بعد.

5

الثلاثاء ٧ ربيع الآخر ١٤٢٨ هـ - ٢٤ أبريل ٢٠٠٧ م - العدد (٩١١٧)

TUESDAY 24 APRIL 2007 - NO. (9117)

في جلسة حضرها سمو الأمير والشيخة موزة عن تطور الديمقراطية والإصلاح في العالم

جاك سترو يعترف بالإخفاق ويعبر عن صدمته للوضع في العراق

موسى يتساءل: هل تقوم الديمقراطيات باحتلال الدول الأخرى؟

■ الدوحة - أنور الخطيب

الحصى يتهم الدول الكبرى بممارسة الديمقراطية ومحاربتها في الدول الأخرى

اضطر رئيس مجلس العموم البريطاني جاك سترو الى الاعراب عن خيبة امله الكبيرة لما يجري في العراق واصفا الوضع هناك بأنه مروع وان الديمقراطية اصبحت جزءا من المشكلة في العراق، اعترافات سترو جاءت في معرض رده على المداخلة القاسية التي قدمها الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى في الجلسة الافتتاحية الاولى لمنتدى الدوحة السابع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة حين تساءل موسى مستنكرا عن الديمقراطيات التي تعتدي على الدول الاخرى قاصدا بريطانيا واميركا اللتين غزتا العراق واعتدتا عليه، مضيفا من يتحمل مسؤولية القرارات الخاطئة والمعلومات المغلوطة التي ادت الى اراقة دماء العراقيين ونشوب حرب طائفية مطالبا بوضع النقاط على الحروف في هذا الشان.

وكان سترو قد شارك الى جانب عمرو موسى ورئيس الوزراء اللبناني الاسبق سليم الحص ورئيس وزراء تايلند المحاط به في انقلاب عسكري تاكسين شيناواترا وعضو الكونغرس الكندي من اصل لبناني مارك هارب في جلسة افتتاح المنتدى التي حملت عنوان «رؤى حول تطور الديمقراطية والاصلاح في العالم» والتي حضرها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى وصاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم سمو الأمير وادارها الاعلامي ديفيد فوستر.

ورقة رئيس الوزراء اللبناني الاسبق الدكتور سليم الحص تحدثت عن قضية الاصلاح والديمقراطية مشترطة ضرورة وجود قادة مصلحين لتحقيق الديمقراطية.

واعتبر الدكتور الحص ان الاصلاح في العالم العربي يواجه مأزقا كبيرا لوجود الفساد السياسي اضافة الى أن من يفترض بهم اتخاذ قرار بالاصلاح ليس لهم مصلحة في ذلك.

ولفت الحص الى ضرورة التركيز في موضوع الاصلاح والديمقراطية على الشارع وليس الطبقة السياسية لايجاد رأي عام ضاغط يطالب بالديمقراطية والاصلاح.

ثم انتقل الحص للحديث عن الممارسة الديمقراطية التي هي حكم الشعب لنفسه، مضيفا ان هذه الممارسة لا تكون مطلقة بل تمارس من خلال وسائل وأدوات معينة موضحا ان الممارسة الديمقراطية في العالم العربي شبه معدومة معتبرا ان ما يشهده لبنان على سبيل المثال كثير من الحرية قليل من الديمقراطية فالثقافة الديمقراطية لا تزال ضحلة في حين ان الديمقراطية على الصعيد العالمي ليست مطلقة فاستطلاعات الرأي على سبيل المثال أظهرت تراجعا في شعبية الرئيس الامريكي ورئيس الوزراء البريطاني ومع ذلك استمرا في الحكم وهو ما ينطبق ايضا على وضع رئيس الوزراء الاسرائيلي الذي فقد التأييد بعد حربه العدوانية التي خاضها في الصيف الماضي ضد لبنان.

واتهم الحص في معرض إشارته الى العوائق التي تواجه انتشار الديمقراطية في العالم العربي الدول الكبرى بازدواج المعايير والكيل بمكيالين وأنها تمارس الديمقراطية في بلادها وتحاربها في الدول الاخرى مقدما تجربة فلسطين في هذا المجال كمثال صارخ على ذلك حيث ترفض الدول الكبرى الاعتراف بنتائج الديمقراطية الفلسطينية مضيفا ان الدول الكبرى تسعى من خلال هيمنتها على العالم اعاقة التطور الديمقراطي في الدول الاقل تطورا الا ان الحص اعتبر ان الاصلاح الديمقراطي يعد خيار المستقبل ولا خيار سواه.

جاك سترو

رئيس مجلس العموم البريطاني جاك سترو ثمن ما جاء في كلمة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى الذي ربط في كلمته التي القاها امام المنتدى بين الاصلاح الاقتصادي والاصلاح السياسي وانه من غير الممكن ان يكون هناك اصلاح اقتصادي بدون اصلاح سياسي.

واعتبر سترو في مداخلته ان الغرب كان له باع في تعليم أقاليم اخرى في العالم الديمقراطية التي وصفها بانها ضرورية لتحقيق السلام والرخاء مستغربا في الوقت نفسه الحرب التي شهدتها المنطقة هذا الصيف بين لبنان واسرائيل قائلا انه لا يتصور ان تتقاتل ديمقراطيتان ضد بعضهما البعض.

ثم انتقل سترو للحديث عن ايرلندا الشمالية قائلا: انه كان لدينا على مدى سنوات طويلة صراع جذوره تعود الى قرون وان ذلك انتهى فيفضل الديمقراطية ستكون هناك حكومة في ايرلندا الشمالية خلال الاسابيع القليلة القادمة وان واحدة من الانجازات هناك فيما بينها وتقاتل بعضها البعض هو الامر الذي ينطبق على اوروبا حيث كان هناك ٢٧ دولة تقاتل بعضها البعض والآن هناك الاتحاد الاوروبي.

وأكد سترو انه لا يمكن ان تكون هناك تنمية اقتصادية ونمو اقتصادي الا اذا كان هناك ارادة سياسية قوية للاصلاح.

عمرو موسى

الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى وجه التحية لسمو الأمير واشاد بما وصفه بالنشاط الفكري المميز الذي تشهده العاصمة الجميلة الدوحة قبل أن يقدم مداخلة عن الديمقراطية اعتبر فيها ان التحول نحو الديمقراطية قديماً الحديث فيه في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي والنظرية الشيوعية والحكم الفردي الديكتاتوري وهي العوامل التي ادت الى انهيار دولة عظمى حيث كان من الطبيعي ان يعيد العالم النظر بطريقة الحكم وطريقة ادارة المجتمعات بعد هذا السقوط مضيفا ان اعادة النظر والبحث عن التطوير تمثل في ثلاثة امور قضية حقوق الانسان وما أثير حولها من مشكلات تمثلت في التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول تحت هذا الشعار والامر الثاني كان الاقتصاد الحر واتباع اقتصاد السوق والنظام الرأسمالي والقضية الثالثة تمثلت بالاصلاح السياسي حيث ظهر في موضوع حقوق الانسان قضية ازدواجية المعايير وتدخلات في الشأن الداخلي للدول مما أدى الى تأثير سلبي على ذلك اما في موضوع الاقتصاد الحر فقد نتج عنه التبعية الاقتصادية وتضرر الدول النامية والنظريات التي ظهرت حيث اصبح هناك تحفظ من بعض الدول على سياسات التجارة فيما يتعلق بالاستثمار والموضوعات المتعلقة بالبيئة والمناخ والاحتباس الحراري حيث تدار الامور لصالح الدول الصناعية اما على صعيد الإصلاح السياسي فلا توجد مشكلة سياسية حلت بل ازدادت المشاكل تعقيدا عن السابق واعتبر موسى في مداخلته ايضا ان الديمقراطية ليست غريبة عن العالم العربي مستذكرا تجربة مصر في هذا المجال التي كان بها برلمان منتخب ودستور وكذلك تجربة لبنان والتي بدأت في القرن التاسع عشر وهي التجارب الديمقراطية التي شهدها العالم العربي ثم تراجعت وانتهت بما شهدته فترة الخمسينات من القرن الماضي والتي تمثلت بالانقلابات العسكرية، مضيفا انه لو ترك الامر للتطور الطبيعي لوصلنا الى حدود كبيرة في هذا المجال.

وأدان عمرو موسى الضغوطات التي تفرض من الخارج لتطبيق نظريات ديمقراطية ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب ومحددا «نظريات اليمين الامريكي المحافظ» والتي كشفت نتائج الانتخابات التي شهدتها بعض الدول العربية ولم تقبل نتائجها عن ضعف مصداقية هذه الدعوات بحيث بات الشارع العربي يعتبر ان المطالبة بالديمقراطية مطالبة لا قيمة لها.

ثم تساءل عمرو موسى ردا على ما قاله سترو عن ديمقراطيتين تتحاربان هل رأيتم ديمقراطيات تتعدى على دول اخرى؟ قاصدا الغزو الامريكي البريطاني للعراق.

رئيس وزراء تايلند

تاكسين شيناوترا الذي ترك الحكم بسبب انقلاب عسكري وقع ضده عام ١٩٩٥ ولم يعد لبلاده منذ ذلك الحين اعتبر في مداخلته ان الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة يكملان حي يجب ان يتغذى ليعيش ويتطور مضيفا ان اي نظام ديمقراطي يجب ان يقوم على اساس مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار وحق المواطن في الحصول على المعلومات اضافة الى ضرورة اصلاح النظام التعليمي مشيدا بجهود قطر في هذا المجال.

الامين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى قدم اقتراحا قبل ختام الجلسة بان يكون اسم المنتدى منتدى الدوحة للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة وحقوق الانسان على اعتبار ان حقوق الانسان مرتبطة بالتغيرات في النواحي الاجتماعية للمجتمعات ايضا.

يلعب دورا في الاصلاح الاقتصادي حيث ان فشل الحكومات في الدول النامية في تحقيق الاصلاح والرخاء الاجتماعي يعود الى العوامل الخارجية ومن هنا يأتي ضرورة ان تكون التجارة الحرة عادلة ونزيهة وان على جولة الدوحة مسؤولية ان تحقق التنمية والديمقراطية وعمل المزيد لمصلحة الشعوب.

مارك هوب

عضو الكونغرس الكندي من أصل لبناني مارك هوب قال انه للمرة الاولى في التاريخ تكون هناك دول ديمقراطية اكثر عددا من الدول غير الديمقراطية مضيفا ان النظام الديمقراطي موجود بأشكال مختلفة الا انه يقوم على مبدأ ترسيخ حقوق الانسان والمساءلة والمكاشفة مشددا على ضرورة احترام حقوق الاقليات والتعددية الاقتصادية والتسامح والتعاون كدعائم لابد منها للديمقراطية.

وتعرض هوب لنموذج دولة قطر في هذا المجال والخطوات التي قطعتها كإقرار الدستور وإجراء الانتخابات البلدية ومشاركة المرأة في الحياة السياسية والاستعداد لاجراء انتخابات برلمانية والتأكيد على حرية الرأي والتعبير والاعتقاد الديني.

وقدم هوب صورة عن واقع الديمقراطية في كندا متعرضا لميثاق الحرية والحقوق هناك والذي يعكس المبادئ الديمقراطية التي يؤمن بها الكنديون قائلا ان الديمقراطية كائن

منتدى الدوحة السابع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة

من ٢٣ - ٢٥ أبريل ٢٠٠٧

مركز الخليج للدراسات - قطر

وزارة الخارجية

جامعة قطر QATAR UNIVERSITY

6

الرايـــة

الثلاثاء ٧ ربيع الآخر ١٤٢٨ هـ - ٢٤ أبريل ٢٠٠٧ م - العدد (٩١١٧)

TUESDAY 24 APRIL 2007 - NO. (9117)

منتدى الدوحة السابع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة بدأ أعماله

سمو الأمير: نستلهم الديمقراطية من تراثنا الوطني وقيمنا الإسلامية وروابطنا العائلية

- قطر تسير في طريق الانفتاح والديمقراطية والتنمية
- رئيس البرلمان الأوروبي: أمير قطر رائد العمل من أجل الديمقراطية في المنطقة

الشيخة موزة: الديمقراطية لا يمكن استيرادها من الخارج والتعليم ركيزة أساسية

■ باسكال بونيفاس

■ جوزيف بوريل

■ هيا بنت راشد آل خليفة

■ فيليب دوست بلازي

■ كواشيروا ماتسورا

الأمم المتحدة: التعليم من مستلزمات تحقيق التنمية

■ بقلم - عدنان نصراوين: *

افتتح سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر أمس الاثنين أعمال منتدى الدوحة السابع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة في الدوحة والذي يستمر ثلاثة أيام.

وهذا المنتدى السنوي أصبح اليوم وباعتراف دولي من أكبر اللقاءات العالمية التي من شأنها وبمشاركة المئات من المختصين وضع الأسس الواضحة لبناء الديمقراطية وتعزيز مسيرتها ومسيرة التنمية والتجارة الحرة في العالم.

استضافة الدوحة لهذا اللقاء السنوي العالمي منذ ست سنوات مضت بحضور أكثر من ٦٠٠ شخصية عالمية كل مرة تشير بالدرجة الأولى إلى المرتبة المتقدمة لدولة قطر في مجال الديمقراطية والتنمية، وانها أصبحت من خلال هذا اللقاء المركز العالمي الذي تخرج منه زبدة أفكار ومواقف القادة العالميين لتنقل لقارات الكرة الأرضية الخمس المبادئ والأسس التي يجب أن تركز عليها الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة لعالم القرن الحادي والعشرين.

قطر على طريق الانفتاح

ولابراز الأهمية التي توليها الأسرة الدولية لدور قطر لتعزيز مسيرة الديمقراطية والتنمية في العالم لا بد أن أستهد هنا بما قاله حول أبعاد منتدى الدوحة للديمقراطية والتنمية السيد باسكال بونيفاس رئيس معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية في باريس الذي شارك العام الماضي في منتدى الدوحة السادس والذي أدلى بحديث بعد عودته لباريس حول أبعاد المنتدى ودور قطر في تعزيز مسيرة الديمقراطية حيث أبرز الدور القيادي الذي تقوم به في الساحة الدولية وقال بهذا الخصوص: «لقد قرر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر أن يضع ثروات بلاده في خدمة مشاريع التنمية الوطنية وهو بهذا اختار السير في طريق الانفتاح والديمقراطية والتنمية والتأكيد على دور النساء في المجتمع والتركيز على التعليم والتدريب.

وأضاف الخبير الدولي يقول بأن أمير دولة قطر يريد التأكيد على دور بلاده المؤثر والواضح في الساحة الدولية سواء كان ذلك من خلال تنظيم التظاهرات الرياضية بمشاركة إقليمية ودولية أو من خلال تنظيم المؤتمرات الدولية عالية المستوى التي تؤكد دور قطر والتزامها بمسيرة المجتمع الدولي.

وقال رئيس معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية في باريس في معرض تعليقه بشكل خاص على منتدى الدوحة للديمقراطية والتنمية كإحدى مرتكزات الحكم الرشيد في بلادنا نستلهم أسسها وعناصر تكوينها من تراثنا الثقافي ومن ارثنا الايدولوجي».

وأضاف سموه يقول: «بالطبع فإن الديمقراطية التي نتطلع لتعزيزها تستند الى التجارب العملية الديمقراطية القائمة في انحاء العالم، الا انها تلتزم في الوقت ذاته بقيمنا الإسلامية وعلاقتنا وروابطنا العائلية التي نفاخر بها».

وأضاف سمو أمير البلاد يقول: «لقد بدأت قطر السير منذ عدة سنوات بمسيرة الديمقراطية والتي هي حريصة على تعزيزها وتطويرها».

التعليم في خدمة التنمية

انطلاقا من الاستراتيجية التي وضعها سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني منذ تسلمه سلطاته الدستورية عام ١٩٩٥، فقد قادت سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم سمو الأمير، رئيس مجلس إدارة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع ميعوت اليونسكو الخاص للتعليم الأساسي والعالي دورا فياديا في مسيرة تطوير التعليم في قطر وجعلت منه الركيزة الأساسية التي تستند اليها مسيرة الديمقراطية والتنمية في قطر ومن خلال قطر في المنطقة والعالم استنادا الى دور سموها ومسؤوليتها الدولية بصفتها مبعوث اليونسكو الخاص للتعليم الأساسي والعالي.

التعليم النوعي ركيزة للديمقراطية

هذا وكانت سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند قد أكدت في خطاب لها في معهد بروكينغز في واشنطن يوم ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٤ على العلاقة الوثيقة القائمة بين التعليم والديمقراطية حيث قالت: «انني واثقة ان التعليم النوعي حق أساسي لكل مواطن على سطح هذه الأرض لا بل انه أكثر من ذلك يعد الركيزة الداعمة التي تستند اليها الديمقراطية».

وفي كلمة لها القتها بمناسبة افتتاح المؤتمر العالي لليونسكو في باريس يوم ٢٣ مارس ٢٠٠٢ حول التعليم العالي أكدت سمو الشيخة موزة على اهمية التعليم لضمان الديمقراطية الحقيقية حيث قالت سموها: «نحن اليوم في هذا العالم المشوب بالاضطرابات نؤمن شديد الايمان بقدرة التعليم على انتاج مواطنين ملتزمين بالسلام والتفاهم بين الدول والتناغم والديمقراطية الحقة».

وأضافت سموها مبعوث اليونسكو الخاص للتعليم الاساسي والعالي تقول: «لقد صرحنا في منظمة اليونسكو في البيان العالي لسنة ١٩٩٨ (ذكرى مرور مرور خمسين سنة على الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨، بأن التعليم ركيزة أساسية من ركائز حقوق الانسان والديمقراطية والتنمية المستديمة والسلام، إلا أنني أود أن أضيف بأن التعليم ليس ركيزة من ركائز الديمقراطية فحسب بل ان الديمقراطية تشكل ركيزة من ركائز التعليم، إذ انه في غياب مواطنين متعلمين راغبين في المشاركة في ادارة شؤون بلادهم يستحيل ان تنمو الديمقراطية وتزدهر بل بالعكس ستظل اماكن ممثلي الشعب شاغرة، أما في وجود مواطنين متعلمين يخطون بأنامليهم معالم مستقبلهم معتمدين على الفكر النقدي فسوف تشهد اماكن المواطنين هذه أداء تفاعليا».

الديمقراطية لا يمكن استيرادها

وفي خطاب لسمو الشيخة موزة في مركز الدراسات الاسلامية في اكسفورد يوم ١٨ مارس ٢٠٠٥، أكدت سموها ان الديمقراطية كنمط حياة وبناء مجتمع ومشاركة المواطنين لا يمكن استيرادها من الخارج حيث قالت سموها: «من الواضح ان بناء الثقافة النوعية التي نشهدها هي احدى مفاتيح الحكم الرشيد ولا شك ان بعض المفكرين المرموقين امثال علي عبدالرزاق ورشيد رضا وطه حسين سيتفقون مع مقولة التربوي والفيلسوف الامريكي جون دووي بأن الديمقراطية هي نمط حياة أكثر منها اساسا للحكم وتتطلب الديمقراطية هذه كنمط حياة بناء مجتمع ومشاركة المواطنين، وهي بذلك لا يمكن استيرادها ابدا، وعليه من المهم ان نبحث في تقاليدنا عما يرشدنا لبناء ديمقراطيات حديثة».

وفي خطابها في معهد بروكينغز أكدت سمو الشيخة موزة «إننا في قطر هذه الدول التي يشكل الاسلام فيها جزءا راسخ الجذور من ثقافتها نصر على أن الديمقراطية تندرج ضمن التقاليد الاسلامية الحية، وفيما نشق دربنا نحو الديمقراطية والتنمية نتحمل مسؤولية نقل تقاليدنا ومعتقداتنا الدينية، وأنا أؤمن ان احراز النجاح يستلزم منا ان نركز على ان مثلنا للديمقراطية الاصيلة يشكل جزءا من تراثنا الاسلامي».

منتدى لبحث العلاقة بين الديمقراطية والتعليم

هذا وانطلاقا من دورها الدولي كمبعوث اليونسكو الخاص للتعليم الاساسي والعالي وانطلاقا من مكانة قطر في الساحة الدولية كمركز لاستصدار مبادرات الحوار والتلاقي والتفاهم بين أبناء الانسانية فقد دعت سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند وخلال خطابها في افتتاح المؤتمر العالي لليونسكو حول التعليم العالي الى ضرورة انشاء منتدى عالمي للديمقراطية والتعليم تناقش فيه العلاقات بين الديمقراطية والتعليم وسبل تعزيز النمو الديناميي للتعليم من خلال الديمقراطية وتعزيز الديمقراطية من خلال التعليم.

الجهود الواسعة والحثيثة التي تقوم بها سمو الشيخة موزة لقيادة عملية إصلاح التعليم وتطويره على أرفع الأسس والمقاييس العالمية والمساهمة بذلك في تطوير مسيرة الديمقراطية في قطر ومن تجربتها الرائدة في المنطقة العربية لقيت تأييدا واسعا في الاوساط الدولية التي رأت فيها الأسس السليمة لبناء الديمقراطية وتعزيز التنمية ومساهمة المواطن القطري القيادية الفعالة في ذلك.

الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة رئيسة الجمعية العمومية للأمم المتحدة اكدت في مداخلة لها في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولي للديمقراطية الجديدة أو المستعادة في العالم برعاية الأمم المتحدة في الدوحة يوم ٢٩ اكتوبر من العام الماضي ان الديمقراطية تسري على أكمل وجه عندما يتم تشجيع حرية التعبير والمشاركة وعندما تعزز الحكومات معايير العيش الأفضل واستئصال الفقر وتقاسم القيم وعندما يعترف الناخبون وممثلوهم بأن الممارسة الديمقراطية تستدعي المسؤولية.

ووجهت رئيس الجمعية العمومية للأمم المتحدة تحية لدور صاحبة السمو الشيخة موزة في تعزيز الديمقراطية من خلال تطوير التعليم حيث قالت: من اجل تحقيق الديمقراطية يجب التركيز على الارتقاء بنوعية التعليم من اجل ترويج الفكر والانتقاد وفهم العملية الديمقراطية التي يجب توفيرها للجميع وبهذا الصدد اود ان احيي صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند على الدور الريادي الذي تؤديه في تطوير التعليم.

تأهيل القيادات القطرية الشابة

وفي كلمة بلاده التي القاها خلال مشاركته في منتدى الدوحة السادس للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة العام الماضي نوه فيليب دوستي بلازي وزير الخارجية الفرنسي بالاهمية التي توليها دولة قطر لتطوير مسيرة الديمقراطية وتعزيزها من خلال التعليم حيث قال بفضل الرؤية الثاقبة والمستنيرة لقيادتها فقد اكدت دولة قطر على اهمية ان ترافق مسيرتها الديمقراطية بتطوير وتحديث العملية التعليمية في مدارسها وجامعاتها والتي ساهمت في بروز اجيال من المواطنين القطريين الذين يتمتعون بالمزايا القيادية والتي تؤهلهم لتحمل مسؤولياتهم في عالم اصبح اليوم يتطلب الكثير من قياداته ومسؤولية.

محو الأمية ضروري للتنمية

- تجدر الاشارة ان التعليم لايساهم فقط في تعزيز مسيرة الديمقراطية ولكنه شرط اساسي ايضا لتحقيق التنمية التي تشكل الشطر الثاني من منتدى الدوحة للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة وهذا ما اكده رؤساء وقادة دول العالم في اعلانهم بشأن الالفية الذي اصدروه اثر مؤتمر القمة العالمي في الامم المتحدة في نيويورك في مطلع شهر ديسمبر عام ٢٠٠٠ في فجر الالفية الجديدة للانسانية حيث جاء في بيانهم الختامي واعلان الأمم المتحدة بشأن الالفية اننا نقرر ان نخفض الى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ نسبة سكان العالم الذي يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة سكان العالم الذين يعانون من الجوع ونسبة السكان الذين لايستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب او دفع ثمنها.

واضاف بيان القمة العالمية للالفية مؤكدا على دور التعليم في التصدي للفقر وسوء التنمية يقول: اننا نكفل ايضا بحلول سنة ٢٠١٥ ان يتمكن الاطفال في كل مكان سواء الذكور او الاناث منهم من اتمام مرحلة التعليم الابتدائي وان يتمكن الاولاد والبنات من الالتحاق بجميع مستويات التعليم على قدم المساواة.

محو الأمية التحدي الأكبر

- وكان كواشيروا ماتسورا المدير العام لمنظمة اليونسكو قد اكد خلال مؤتمر التحدي لمحو الامية الذي عقد في الدوحة في شهر مارس الماضي باشراف مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع واليونسكو قد اكد بأن محو الامية هو التحدي الاكبر الذي يواجه الانسانية وهو الاساس للتطور ومصدر تمكين الفرد للمساهمة في بناء مجتمع مزدهر لا لمحو الامية من تأثيرات ايجابية على الصحة والرفاهية والازدهار للانسان.

التعليم والسياسة والاقتصاد

هذا وكانت سمو الشيخة موزة واضحة عندما أكدت في خطابها في المعهد الملكي للشؤون الدولية تشاتم هاوس في لندن يوم ١٤ فبراير الماضي على ضرورة الربط بين توفير التعليم والحرية السياسية والفرصة الاقتصادية للشباب اليوم حيث قالت سموها: اسمحوا لي أن أوضح ان التعليم وحده لن يستطيع تحقيق سوى النذر اليسير في عالم عدم وجود قنوات للتعبئة السياسية والاقتصادية وهناك دلائل تشير الى ان التعليم العالي يؤدي بالفعل الى مزيد من الوعي السياسي والاقتصادي ومثل هذا الوعي اذا لم تتوافر له الحرية السياسية والفرصة الاقتصادية فمن المؤكد انه لن يشكل ضمانا لعدم حدوث العنف ومع ذلك يجب ان نكون مستعدين لنتائج تعزيز الثقة لدى الشباب ولانسمح للخوف بتغيير او تثبيط خطواتنا الشجاعة نحو التفاهم وبالتأكيد هناك حاجة لان نضمن نزاهة المؤسسات القوية التي يمكنها ان تأخذنا عبر التغيرات التي سوف تنجم عن التمكين.

* المستشار السابق للمجموعة الدولية رفيعة المستوى لتحالف الحضارات التابعة للأمم المتحدة

الثلاثاء ٧ ربيع الآخر ١٤٢٨ هـ - ٢٤ أبريل ٢٠٠٧ م - العدد (٩١١٧)
TUESDAY 24 APRIL 2007 - NO. (9117)

صاحبا السمو ومعالي رئيس مجلس الوزراء حضروا الحفل

حفل عشاء لتكريم المشاركين بالمنتدى السابع للديمقراطية

الدوحة - قنا: حضر صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى وصاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حفل العشاء الذي اقيم بفندق الريتزكارلتون الدوحة مساء امس بمناسبة انعقاد اعمال منتدى الدوحة السابع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة.

حضر الحفل معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية.

كما حضر الحفل عدد من أصحاب السعادة الشيوخ والوزراء ورئيس مجلس الشورى وعدد من أصحاب السعادة رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين لدى الدولة وضيوف المنتدى وعدد من رجال الأعمال.

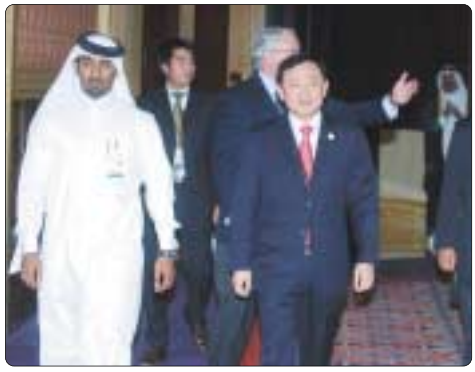

SUPPL PG-1.qxd 4/24/2007 1:51 AM Page 1

Emir confident on region's march toward democracy

HH the Emir Sheikh Hamad bin Khalifa al-Thani has affirmed that the region's march toward democracy, development and the age of free trade, even if it is slow at times, will go on and be completed "because it is guided by man's instinctive desire for freedom and his endeavour for progress and advancement."

Addressing the seventh Doha Forum on Democracy, Development and Free Trade at Ritz-Carlton in Doha, HH the Emir said: "There can be no economic reform without political reform, which must be supported and guided by social reform."

Following is the unofficial translation of the address of HH the Emir Sheikh Hamad bin Khalifa al-Thani:

In the name of God, the Most Compassionate, the Most Merciful

Your excellencies,

Ladies and gentlemen,

I welcome you all to the Doha Forum on Democracy, Development and Free Trade in its seventh session. Since its first session, your forum has passed through a period of time which, I consider enough to review the progress of the basic issues with which the forum is concerned.

I start with democracy where the interest in its development in our region has grown during the past few years. The hope was that the region would make up for the time it missed and make a shortcut to catch up with the global march to freedom.

But you know that what has been achieved so far is not up the aspired level. Of late, there has even been a sort of lassitude and slackness in pushing forward the reform process with the pretext that the conditions in the region do not allow (it).

No two persons would disagree that the prevalent circumstances in the Middle East are still highly sensitive and complicated. However, that is not a justification for evading the democratic process.

The region had previously experienced the deferring, if not freezing, comprehensive reform for many years, using all kinds of pretexts until its problems piled up and its crises increased. Therefore, it should not make the same mistake again under the false impression that the relative abatement in the international concern about the advancement of democracy in the area would bring things back to their previous stagnation.

The greatest mistake, in my judgment, is to subject the progress toward democracy or retreat from it to messages coming to the region from abroad, or to the degree of external interest in its affairs, or to external pressures put upon it. This is an immature conception that ignores the free will of the people and their right to live a sound political life where freedoms are respected and where all people enjoy all rights, on top of which is the right to participation in public affairs.

Any review of the democratic process in our region has to probe into the causes that led to its slowness and delay.

First, I would like to refute any call trying to attribute that to the culture of the region which is based on the teachings of Islam: those sublime teachings which instruct their followers to be forgiving, urge them to be tolerant, make Shura and the rendering of advice obligatory, and stress the sanctity of human rights.

We all know that these principles are the core of democratic practice.

Moreover, if some in the West have slackened or given up their support to the democratic project in the region, that will not dissuade its peoples from that project nor will it become a thwarting factor to their right to popular participation, because people are always responsible for their destinies.

We should not forget that some in our region have paid a very high price to achieve political and social reform, and gave all that was dear and precious long before the outside world showed its interest in this issue.

It is therefore unjust to imagine that reform does move only under foreign influence. And what took place recently in Mauritania is a clear evidence to this. In this connection, I would like to take the occasion to extend congratulations to our brothers in Mauritania on the success of the Military Council for Justice and Democracy in transferring power in a democratic way to a civilian government through free elections that respected the will of the people and their right to participation.

The main reason for the democratic incapacity, in my view, is due to the lack of correct understanding of reform, which must be comprehensive and deep and not partial nor intermittent. There can be no economic reform without political reform, which must be supported and guided by social reform.

In my view, reform is not a list of options from which we choose, nor a collection of issues some of which can be deleted or deferred.

The success of political reform is correlated to the success of social reform, because democracy, like any political practice, depends on the state of society and the way of interaction among its individuals. Unless social relations among people are based on tolerance, belief in freedom, acceptance of diversity and the right to differ, democracy would not develop nor would reform be complete.

The reform experience in Qatar has paid great attention to the development of our social system according to a vision that makes our true religious and national values compatible with the spirit of the age and its requirements.

We focus in particular on education as an effective means for sound social upbringing that makes way for creative thinking and makes dialogue, collective work, and sharing responsibility and indispensable course to decision making. while consolidating this new social system needs time and effort: yet it is a prerequisite for the political reform to bear fruit.

We in Qatar are proud that our first legislative elections, for which we are getting ready, will take place under a social system that is aware of the value of participation and its benefit for the present and future of the country.

While our region is going through a slow transitional process toward democracy, on the contrary to that, it is going through another fast process of mounting threats and dangers.

Attention must be drawn here to the nature of the human fabric of our region, which is one of the riches in the world in its cultural, religious, ethnic and denominational composition. This always calls for the co-operation among all to ward off all sorts of sedition.

In this respect, we stress the importance of restoring security and stability in Iraq, where the events taking place there affect the safety of a wider regional circle. We affirm that the addressing of Iraq's problems must remain in the hands of the iraqis themselves.

We hope that they can soon be able to rebuild their country on the basis of equality in citizenship under a democratic system that guarantees their security and maintains Iraq's unity and integrity.

We have to caution that any hasty move could lead to triggering a new conflict in the region, which is certainly not in need of it. As much as we know that the issue of Iranian nuclear programme is a sensitive one, we believe that solving it through peaceful means is the most appropriate approach.

That is why I think the interest of all parties necessitates a commitment of diplomatic action for the settlement of that issue in such a way that the desire for peace prevails over the unjustifiable rush to confrontation, in order to build a world based on cooperation and not hatred, and seeks rapprochement rather than establishing axes.

I must also reaffirm that establishing a just and comprehensive peace in the Middle East that restores the usurped rights of the people in Palestine, the Golan Heights and Shebaa Farms is indispensable for the region to surpass one of the most severe adversities to which it has been exposed.

Reviewing the democratic process in the region, and the challenges it has faced lately, cannot be complete without reviewing the state of development in it. Democracy, as you know, functions better when supported by comprehensive development.

Though figures indicate that the region has seen some increase in the rates of development during the last few years, development cannot be measured by figures alone but by the feelings and reactions of the people and the security and assurance they have in their present day and future.

And this requires major projects and creative economic ideas to which regional and international resources and capabilities are amassed, because fostering development and increasing the share of the Arab world in world trade are two bases necessary for establishing comprehensive regional stability that reinforces and supports world security.

Before concluding my address, I have to affirm that the region's march toward democracy, development and the age of free trade, even if it is slow at times, will go on and be completed because it is guided by man's instinctive desire for freedom and his endeavour for progress and advancement.

The Arab citizen will not depart from the course taken by all those who achieved freedom. Moreover, his legitimate economic aspirations for a better future are not illusionary.

At the same time, it has to be stressed that the region must make that march by itself, and that the world ought to back it in accomplishing that mission efficiently.

I hope, ladies and gentlemen, that your forum would continue its role in supporting that mission because it is in the interest of the entire world to back the progress of democracy and the success of development in the Middle East in as much as this region participates with its resources and potentials in international development and prosperity.

HH the Emir Sheikh Hamad bin Khalifa al-Thani with other leaders at the opening session of the 7th Forum For Democracy, Development and Free Trade held in Doha yesterday.

UN secretary-general praises HH the Emir's leadership

THE UN Secretary-General Ban Ki-Moon remarks to the seventh Forum on Democracy, Development and Free Trade:

Your Highness (Sheikh Hamad bin Khalifa al-Thani), President Halonen (of Finland), Mr Straw (Leader of the House of Commons, United Kingdom), Mr de Klerk (former president of South Africa), Excellencies, Ladies and Gentlemen,

I am delighted at this opportunity to address the Seventh Forum on Democracy, Development and Free Trade.

The name of this beautiful city where we are gathered is already associated in the minds of millions with the idea of free trade.

Qatar is also a welcome example of a country that understands the need to share the benefits of globalisation and growth, and ensure that they contribute to social development.

And of course, Qatar has chaired the New and Restored Democracies Movement since October 2006, has been a major contributor to the UN Democracy Fund, and has robustly supported freedom of the press.

For these reasons, and for his generous hospitality, I would like to pay tribute to His Highness, Emir Sheikh Hamad bin Khalifa al-Thani. His leadership has opened new avenues for political participation in his country. Qatar is a fitting host for this important international forum.

The three topics that are our focus here today - democracy, development, and free trade - were very important in the development of my own country. South Korea was known as one of the "Asian tigers" for our fast rate of industrialisation and income growth. This growth was unleashed by a government that encouraged entrepreneurship, and it was fuelled, especially, by exports. In other words, trade. These were dynamic years, with ups and downs, in which Korea fashioned itself as a modern nation - modern in every sense except for the lack of true democracy. That came later, as the result of additional struggles. And democracy has been at the core of the country's ability to sustain that progress.

These three phenomena are also closely related, and for the most part positively related.

Many studies have illustrated that ways in which democratic governance establishes greater institutional certainty, which in turn allows businesses to have greater confidence in a country's economic outlook. An investment, after all, is a bet on the future, and a bet is more secure if one can count on a certain amount of predictability.

The positive relationship between free trade and development is also well-established. With the ease of travel, shipping, and communications that our modern world provides, the benefits of trade have become more evident than ever. That is why it is so essential that there be a successful conclusion to the Doha round of trade talks. The global trading regime needs to create opportunities for the poorest countries instead of leaving them at a disadvantage.

Should this round of trade talks fail, serious damage will be done to those who can least afford it, to the multilateral trading system, and to multilateralism itself. Should this round of trade talks succeed, Doha will become synonymous not only with free trade, but also indelibly linked to development. Everyone must redouble their efforts in the coming months to ensure success.

As for the relationship between democracy and free trade, it has long been the case that exchanges of goods often become inseparable from exchanges of ideas. Moreover, the growing links among societies through trade gives each a stake in the overall political stability and well-being of others.

Democracy, development and free trade share a conception of men and women as free and autonomous individuals, capable of fulfilling their inner potential. The Nobel Prize-winning economist, Amartya Sen, defines development largely in terms of the amount of freedom it gives individuals. Free trade, for its part, can be seen as the freedom to find a market for something that one has created, or to buy something that someone else has created, no matter how far away. Indeed, the instinct to barter is, like the instinct to be free, surely one of the oldest known to humankind.

But even as we stress the positive relationship between democracy, development and free trade, let us also affirm that democracy is intrinsically valuable on its own terms, regardless of its positive effect on trade and development.

An essential feature of democracy is a free press, able to perform its vital work of informing and educating the voting public without fear, harassment or censorship. Another is the separation of the powers, in which not all power is invested in a single institution or person. In order to function, a democratic government must engage in consultation. The process of holding elections widens and institutionalises this consultation. It sends a message that men and women are not only political subjects but political actors and decision-makers.

The word "democracy" does not appear in the UN Charter, leading some to argue that the Organisation has no role in promoting it. They might be right about the letters, but wrong about the spirit. The UN Charter is suffused with the quest for human dignity in all its aspects, and the Organisation has a long history of working to realise every person's democratic rights. And the Universal Declaration of Human Rights - another core document that has shaped the UN's identity - proclaims that "everyone has the right to take part in the government of his country, directly or through freely chosen representatives."

Let us remember, too, that at its founding the United Nations had just 51 Member States. Today, after the great successes of the decolonisation movement, there are 192. The vast majority of the additional members were once non-self governing territories administered by some of the founders. The process by which they became independent was set out in Chapters X and XI of the Charter. And the justification for UN oversight of this process was the principle of self-determination, which is among the most basic expressions of democracy.

A different but related milestone in UN support for democracy was reached less than two months ago when we received the 100th request for UN electoral assistance. Over the past 15 years, the United Nations has become the world's largest provider of democracy assistance. We have become experts in helping countries emerging from conflicts to build democratic institutions such as parliaments and electoral commissions. And we support efforts to strengthen judicial systems, local authorities and civil society.

UN support includes the Democracy Fund. Launched in 2005, the Fund works to strengthen the democratic fabric through alliances with Government, civil society and other partners. The first round of funding supported projects in 110 countries, with a majority focusing on women's rights since democracy is not possible without women's full and equal participation. Qatar has set an example with its contributions to the Fund, and I hope other States will follow suit.

In undertaking these activities the United Nations is, of course, always respectful of domestic political and social dynamics, and provides assistance only when requested by the Government. We are also acutely aware of other sensitivities, including the suspicion that calls for democratic reform are simply a disguise for interference by one state in the affairs of another. Let us remember that democracy cannot be exported or imported; rather, it can only be supported, based on the yearning that springs from within each country. We should also recall, as stated in the 2005 World Summit Outcome, that "there is no single model of democracy" and that democracy "does not belong to any single country or region". The basic principles of democracy - equality, transparency, accountability, freedom of thought and expression - are universal. But the modalities will always vary from one country to another.

The private sector and civil society are also very important parts of the picture. The Global Compact corporate citizenship initiative works with business, labour groups and others to ensure respect for human rights, safe workplace conditions and environmental protection, and to fight corruption. The UN Office for Partnerships, for its part, offers another major gateway for engaging with business and others in supporting efforts to achieve the Millennium Development Goals.

Democracy is not a guarantee of success, either in formulating policies or implementing them. But it is without doubt our most powerful and just means for giving everyone a chance to be part of the debate, for resolving differences peacefully, and for building well-functioning societies. It also means that those who make the decisions can be held accountable, and that people can correct their decisions through the electoral process.

I congratulate you for your sustained attention to these important questions. This is the seventh time you have met to advance the global discussion, and I am pleased to have had this opportunity to participate so early in my tenure.

Let us now proceed on three fronts at once.

n Towards transparent governance and national institutions based on the will of the people.

n Towards truly free trade.

n And towards sustainable development and globalisation that benefits all the world's people.

I look forward to working with you to achieve these goals and give life to these principles, and I wish you the best for a free and open debate in the days ahead.

Thank you.

National Democratic Institute – USA
International Republican Institute – USA
Berkeley Center – USA
Institute for International & Strategic Relations – France
Chatham House – UK
IDEA – Finland

Forum an exemplary model, says premier

THE welcome speech of HE the Prime Minister and Minister of Foreign Affairs Sheikh Hamad bin Jassim bin Jabor al-Thani:

In the name of God, the Most Gracious, the Most Merciful

His Highness Sheikh Hamad bin Khalifa al-Thani, Emir of Qatar,

Her Highness Sheikha Mozah bint al-Misnad,

Ladies and gentlemen,

We would like first to welcome you all here and to express our appreciation and honour to have His Highness Emir of Qatar opening this forum.

We would also like to express our pleasure and appreciation for your participation in the works of this forum.

Doha 7th Forum for Democracy, Development and Free Trade is inaugurated today, as a highlight of our activities under the honourable auspices of His Highness the Emir of Qatar. The forum is attended by 600 participants from 71 countries, including politicians, diplomats, academics, researchers, businessmen, media personal in addition to the attendees from Qatar.

The forum started its activities in 2001 under a conference on democracy and free trade. Regular conferences ensued with expansive and comprehensive discussions on the activation of democracy, free trade, economic rights, human rights, freedom of the press, the importance of the role of women, dialogue among religions and civilisations, education, the virtual relation between free trade and development. Since 2005, the conference developed into a forum for democracy, development and free trade.

It reflected a host of diverse issues, methods and procedures of discussions. Online proceedings of the forum are published in many languages. it set an exemplary model for the whole world.

The agenda and programme of this forum is rife with issues that are directly linked to the main objectives held within. Discussing and holding dialogue around such issues will definitely promote our mutual efforts towards the betterness and progress of humanity as a whole, reform and development at the political, economic and development levels.

The State of Qatar heeds democracy as a core issue of concern. We had hosted the 6th international conference for the modern and restored democracies last October. It was attended by representatives of different governments, parliaments and civil society organisations.

We shall also host another conference on democracy and reform in the Arab world next may.

It is our pleasure and on behalf all of you to invite His Highness Sheikh Hamad bin Khalifa al-Thani, Emir of Qatar, to honour us by opening the works of this forum. You are kindly invited to open the forum your highness.

HE the Prime Minister and Minister of Foreign Affairs Sheikh Hamad bin Jassim bin Jabor al-Thani and other prominent delegates at the forum.